منظمة العفو الدولية

November 1999

نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٩ ـ المجلد ٢٩ ـ العدد السادس

النشرة الإخبارية

أفغانستان

عشرون عاماً مرت على الحرب ولا تلوح في الأفق نهاية لويلاتها

كل ثلاث ساعات أو نحو ذلك يلقى طفل آخر في أفغانستان حتفه في انفجار يمزق جسده. فالتركة التي خلفها تدخل القوى العظمى في الشؤون السياسية الأفغانية لا تقتصر على الحرب الوحشية، بل تشمل نحو عشرة ملايين لغم أرضي. ومن الصعب تقدير مدى المعاناة الإنسانية في أفغانستان، ومن العسير تصوره، ومن المستحيل فهمه. لقد فقد أكثر من مليون من الرجال والنساء والأطفال الأفغان أرواحهم بسبب تلك الحرب، وساهم الخراب الذي أشاعته في وفاة ما يُقدر بنحو أربعة ملايين طفل من الجوع والمرض.

ويشهد الشهر القادم ذكرى مرور ٢٠ عاماً على الحرب. فقد ظلت القوات السوفيتية وقوات الحكومة الأفغانية، على مدى عقد من الزمان، تقاتل المجاهدين المسلحين الذين تساندهم الولايات المتحدة، وحلفاؤها الأوروبيون، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، وإيران. وانهارت الحكومة الشيوعية في نهاية الأمر عام ١٩٩٢، لكن جماعات المجاهدين المتنوعة ما لبثت أن بدأت الاقتتال فيما بينها. وغرقت أفغانستان في مستنقع من الفوضى وغياب حكم القانون. وفي نهاية ١٩٩٤ ظهرت على الساحة قوة سياسية وعسكرية جديدة، وهي "حركة طالبان" التي تسيطر الآن على نحو ٨٠ بالمئة من أراضي أفغانستان.

ولم يكن بمقدور أحد الفرار من العنف الذي ترك ندوبا غائرة في نفوس أطفال أفغانستان وأجسادهم على السواء. فقد كشف تقرير أعده "صندوق رعاية الطفولة والأمومة التابع للأمم المتحدة" (اليونيسيف) وصدر من كابول عام ١٩٩٧ عن أن كل الأطفال تقريباً شاهدوا أعمال عنف، وفقد ثلاثة أرباعهم واحداً من أقرب أقربائهم، ويعتقد ٩٠ بالمئة منهم أنهم سيلاقون حتفهم خلال الصراع.

لقد سقط ألوف من الأطفال ضحايا تحت أنقاض منازلهم ومدارسهم التي قصفتها القنابل. وتعرضت فتيات في الماضي، وفي بعض الأحيان صبية، للاغتصاب والخطف على أيدي قادة محليين للفئات المتحاربة، سواء لاستخدامهم الخاص في الأغراض الجنسية أو لبيعهن للعمل في الدعارة.

وتعطل التعليم مع تدمير المدارس واضطرار المعلمين للفرار. وفي السنوات الأخيرة حظرت حركة "طالبان" تعليم البنات ومنعت المعلمات من العمل. وغدا العنف يبدو باطراد موجهاً إلى جماعات عرقية بذاتها. فقد ورد أن حراس "طالبان قتلوا بصورة متعمدة ألوفاً من المدنيين من طائفة الهزارة، بعد استيلائهم على مدينة مزار الشريف في شمال أفغانستان في أغسطس/آب ١٩٩٨. ووصفت امرأة من الهزارة، وهي لاجئة الآن في باكستان، كيف قتل حراس طالبان زوجها وابنها بالرصاص قائلة: "أطلقوا النار على ابني مرتين... فمات لتوه. لم يكن قد جاوز التاسعة عشرة من العمر." وقُتِلَ أناس في منازلهم، أو في الشوارع، أو اقتيدوا بعيداً في الليل ليعدموا. وأُطلقَ الرصاص على نساء وأطفال ومسنين وهم يحاولون الفرار. ووردت أنباء مماثلة عن أعمال قتل منظمة لأسباب عرقية من مقاطعة باميان في مايو/أيار ١٩٩٩. وما زال هذا الكابوس مستمراً بالنسبة لأهالي أفغانستان المدنيين الذين لم يشاركوا في القتال. فالأطفال، والنساء، وأبناء الأقليات العرقية، والمدافعون عن حقوق الإنسان، واللاجئون، كلهم مستهدفون. ويذكي التدخل الخارجي في الشؤون السياسية الأفغانية نيران الصراع، ومع ذلك لا تفعل البلدان الأخرى شيئاً يذكر لوضع حد للمعاناة. وقد حان الوقت لأن تستخدم تلك البلدان نفوذها على الفئات المتحاربة لتعزيز احترام حقوق الإنسان، وأن تتبرع بالمال اللازم لعمل الأمم المتحدة الحيوي في مجال الإغاثة والتنمية.

أعضاء من منظمة العفو الدولية في ألمانيا يتظاهرون احتجاجاً على عقوبة الإعدام

حملة منظمة العفو الدولية ضد انتهاكات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة

كلينتون يقول لمنظمة العفو الدولية: "أشعر بالامتنان لقيادتكم"

دخلت الحملة التي تقوم بها منظمة العفو الدولية على مدى عام كامل ضد انتهاكات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية، تحت شعار "الحقوق للجميع"، مرحلتها الأخيرة في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩. وبفضل الجهود التي بذلها نشطاء منظمة العفو الدولية في كل أنحاء العالم، ترددت أصداء بواعث قلق المنظمة في شتى أنحاء البلاد. في رسالة إلى منظمة العفو الدولية قال الرئيس بيل كلينتون: "ستظل حماية حقوق الإنسان لكل الأمريكيين وللناس خارج حدودنا من أولى أولوياتي. وإنني، ونحن نواصل العمل من أجل تحقيق هذا الهدف، لأشعر بالامتنان لقيادتكم."

وعلى الرغم من هذه الكلمات لم تتصد السلطات الأمريكية لكثير من بواعث قلق منظمة العفو الدولية. وإن كان العام الأخير قد شهد تقدماً مهماً في بعض القضايا التي أبرزتها الحملة.

فقد سُلّطت الأضواء في شتى أنحاء البلاد بصورة لم يسبق لها مثيل على قسوة الشرطة، وعقدت منظمة العفو الدولية عدداً من الاجتماعات العامة التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة لإبراز هذه القضية. وفي يونيو/حزيران، ألقى الرئيس كلينتون خطاباً أدان فيه "الاستهداف العنصري الباعث على أشد الضيق" (حيث تستهدف الشرطة قائدي السيارات من أبناء الأقليات العرقية عند تنفيذ عمليات التفتيش بحثاً عن مخدرات)، وجاء هذا التصريح خلال مناقشة لهذا الموضوع شارك فيها أعضاء من الحكومة الفيدرالية وزعماء مدنيون وممثلون للشرطة.

وسعد دعاة حقوق المرأة بتلقي النبأ الذي طال انتظاره بأن عدة ولايات سنت تشريعاً لحماية نزيلات السجون من اعتداء الحراس عليهن جنسياً، وأن ولايات أخرى عدلت سياساتها فيما يتعلق باستخدام القيود بالنسبة للسجينات الحوامل. وبعد قراءة تقرير منظمة العفو الدولية المعنون "نتائج زيارة لسجن فالي ستيت للنساء في كاليفورنيا" بعث رئيس "قسم الإصلاحيات في كاليفورنيا" برسالة إلى المنظمة قال فيها: "ستوضع النتائج والتوصيات القيمة التي توصلت إليها منظمتكم في الاعتبار عند تنفيذ سياسات وإجراءات جديدة فيما يتعلق بنزيلات السجون... وإنني لا تطلع لاستمرار التعاون مع منظمة العفو الدولية".

وما من شك في أن السلطات الأمريكية قد شعرت بقدر كبير من عدم الارتياح للتمحيص الذي تعرضت له من أعضاء منظمة العفو الدولية في شتى أنحاء العالم. وقال أحد النشطاء الأمريكيين لمنظمة العفو الدولية: "إنه لمما يمنحنا بهجة لا حدود لها ويبعث في نفوسنا الأمل، أن يتلقى ساستنا ومديرو سجوننا خطابات [احتجاج] من كل أنحاء العالم... إننا نقدر عملكم أكثر من أي وقت مضى."

رواندا

الإفراج عن سجين حُكم عليه بالإعدام

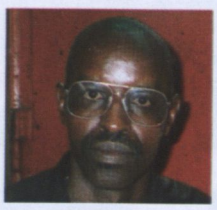

أُفرج عن ليونيداس نديكوموامي عقب تبرئته بعد أن قضى أكثر من عامين في السجن محكوماً عليه بالإعدام بعد محاكمة جائرة.

وكان نديكوموامي ضمن أول مجموعة تُحاكم في رواندا بتهمة المشاركة في ارتكاب المذابح التي راح ضحيتها ما يُقدَّر بمليون شخص في عام ١٩٩٤. وقد صدر عليه الحكم بالإعدام في محاكمة جرت في يناير/كانون الثاني ١٩٩٧ حرِم خلالها من حقه في الاتصال بمحام.

وفي مايو/أيار ١٩٩٧ أمرت محكمة الاستئناف بإجراء مزيد من التحقيقات في التهم المنسوبة إليه، لكن تعين عليه الانتظار عامين قبل صدور الحكم النهائي. وخلال هذه المدة نُفِّذت أحكام الإعدام علناً في ٢٢ شخصاً آخر لدورهم في المذابح. وكان عدد منهم قد حُوكم في نفس الفترة تقريباً التي حوكم فيها ليونيداس نديكوموامي.

وصدر الحكم ببراءة نديكوموامي يوم ٢٨ مايو/أيار ١٩٩٩ لعدم كفاية الأدلة على مشاركته في ارتكاب المذابح. وأُفرِج عنه أخيراً في ٧ يوليو/تموز وعاد الآن إلى بلده بوروندي.

وجدير بالذكر أن منظمة العفو الدولية كانت قد قامت بتحرك عاجل من أجل ليونيداس نديكوموامي، كما عُرضت حالته ضمن المناشدات العالمية في مايو/أيار ١٩٩٧. وبعد الإفراج عنه أعرب نديكوموامي عن امتنانه لكل من شاركوا في تحرك المنظمة. وقال إن معرفته بأن المنظمة تعمل من أجله كان باعثاً على الارتياح خلال سجنه. وتمنى لمنظمة العفو الدولية النجاح في حملتها من أجل وضع حد لاستخدام عقوبة الإعدام في العالم بأسره.

خبير في الذخائر يشرح أنواع القذائف والصواريخ وإزالة الألغام لبعض الأطفال الأفغان في كابول.
© AP

بيلاروس

ثمن معارضة الرئيس

مع تعرض حكومة روسيا البيضاء لانتقادات مستمرة تشكك في شرعيتها، لجأت السلطات في البلاد إلى تدابير متزايدة القسوة لقمع نشطاء المعارضة.

والمعروف أن المعارضة في روسيا البيضاء، وجانب كبير من المجتمع الدولي، يعتبران أن ولاية رئيس روسيا البيضاء الكسندر لوكاشنكو قد انتهت رسمياً في يوليو/تموز ١٩٩٩. غير أنه رفض التنحي عن السلطة قائلا إن استفتاء أُجري في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦ مدد رئاسته إلى عام ٢٠٠١. وتقول المعارضة إن هذا الاستفتاء لم يكن حراً ويتعارض مع الدستور.

وقد قُوبلت احتجاجات المعارضة بمقاومة عنيدة تجنح للعنف في كثير من الأحيان. واستُهدف على وجه الخصوص من شاركوا في الانتخابات الرئاسية غير الرسمية التي نظمتها المعارضة في مايو/أيار ١٩٩٩. ففي مارس/آذار اعتُقلَ رئيس الوزراء السابق ميخائيل شيغير الذي كان سيخوض تلك الانتخابات كمرشح. وفي مايو/أيار "اختفى" وزير الداخلية السابق يوري زخارينكو.

ومع استمرار احتجاجات المعارضة في يوليو/تموز، تلقت منظمة العفو الدولية أنباءً تفيد باعتقال عدة مئات من النشطاء السياسيين الذين يستخدمون الوسائل السلمية في نشاطهم. فقد اعتُقلَ أوليغ فولتشيك رئيس اللجنة التي تحقق في "اختفاء" يوري زخارينكو، وتعرض للضرب إلى أن فقد الوعي في مركز للشرطة في مينسك يوم ٢١ يوليو/تموز. وفي اليوم التالي اعتُقلَ داعية حقوق الإنسان وعضو البرلمان السابق فاليري شوكين وحُكمَ عليه بالسجن عشرة أيام.

وقد استُغل قانون العقوبات في روسيا البيضاء، ولاسيما البند الخاص بتهمة سب موظف عمومي، كأداة لإسكات وترهيب من يجرؤ على معارضة السلطات. فاعتُقلَت إيرينا هاليب، وهي رئيسة تحرير صحيفة مستقلة، يوم ٢٢ يوليو تموز لنشرها مقالاً زُعمَ أنه يتضمن سباً علنياً. ومنذ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ اتُّهمَت محامية حقوق الإنسان البارزة فيرا ستريمكوفشكايا ثلاث مرات بنفس التهمة.

وتدعو منظمة العفو الدولية سلطات روسيا البيضاء إلى الإفراج عن كل سجناء الرأي والكف فوراً عن ترهيب نشطاء المعارضة السلمية في روسيا البيضاء.

الشرطة تسد الطريق على المتظاهرين في مينسك بروسيا البيضاء في يوليو/تموز ١٩٩٩

من هنا يبدأ المستقبل

منظمة العفو الدولية تحتفل بالذكرى **العاشرة**

لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة

بحقوق الطفل

التحرك الخاص بالأطفال لعام ٩٩

All artwork by Bob Linney

Amnesty International, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom. Website: http://www.amnesty.org

حقوق الأطفال تحت الأضواء

لو كانت الحكومات التي سبق ذكرها آنفاً قد التزمت بالوعود التي قطعتها على نفسها، أمام شعوبها وأمام المجتمع الدولي، لما وقعت واحدة من حالات المعاناة والظلم التي سُردت من قبل.

فلو كان ذلك قد حدث، لظلت لال جميلة، ذات الستة عشر ربيعاً، على قيد الحياة، ولكان سهراب وسالار وسردار ينعمون بحريتهم، ولما اضطُرت مثيلات "مي مي" و "ما آي" إلى ترك مدارسهن والعمل بالسخرة، ولما اضطُهد الأطفال الروما في وسط أوروبا بسبب أصولهم العرقية.

ولو كانت هذه الوعود قد تحققت لنجت أوديت وبوداري من ويلات التعذيب، ولظلت الأجيال الناشئة في بوروندي وكولومبيا بمعزل عن فظائع النزاعات المريرة التي تمزق أوطانهم.

لقد كان الواجب أن تُكفل حقوق هؤلاء الأطفال لأنهم، شأن ٩٦ بالمائة من أطفال العالم، يعيشون في بلدان صدقت على "اتفاقية حقوق الطفل" الصادرة عن الأمم المتحدة.

فهذه الاتفاقية، التي تستند إلى مبدأ "المصالح المثلى" للطفل، تسعى إلى حماية الأطفال من خلال وضع مبادئ أساسية كالحق في الحماية من التعذيب والإيذاء، والحق في التعليم، والحق في عدم التعرض للتمييز، وفي الحماية من النزاعات المسلحة والاستغلال. وتُعد هذه الاتفاقية أكثر معاهدات حقوق الإنسان التي تلقى قبولاً واسعاً على مر التاريخ، حيث لم تمتنع عن التصديق عليها سوى الصومال والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد مرت الآن عشر سنوات على اعتماد الأمم المتحدة لهذه الاتفاقية. ومع ذلك، فما زال هناك أطفال في شتى أنحاء العالم يُحرمون من حقوقهم بصورة دؤوبة. والسبب في ذلك أن حكومات بلدانهم لا تواجه ما يكفي من الضغوط لحملها على جعل الحقوق الواردة في الاتفاقية حقيقة ملموسة في هذه البلدان. فلتنضم إلى حملة منظمة العفو الدولية من أجل حث الحكومات على أن تأخذ التزاماتها تجاه حقوق الأطفال مأخذ الجد، ومن أجل اتخاذ إجراءات على وجه السرعة بخصوص هذه الحالات.

من هنا يبدأ المستقبل

بوروندي

أطفال يواجهون تهمة "التمرد" ويتعرضون للاعتقال التعسفي والتعذيب

أوديت نزيمانا Odette Nzeyimana، فتاة تبلغ من العمر ١٦ عاماً، وبوداري Budari، صبي يبلغ من العمر ١٣ عاماً، واحتُجز الاثنان في سجن مبيمبا في بوجومبورا لما يزيد عن سبعة أشهر، حيث وُجهت إليهما، شأنهما شأن كثير من الأطفال الآخرين المحتجزين معهما، تهمة التعاون مع جماعات المعارضة المسلحة. ولايدري كثير من هؤلاء الأطفال شيئاً عن الجريمة التي يُزعم أنهم ارتكبوها، ولم يُقدم للمحاكمة إلا عدد قليل منهم. ويُذكر أن هؤلاء الأطفال يُحتجزون جنباً إلى جنب مع البالغين، الأمر الذي يعرضهم لمخاطر العنف بصورة متزايدة.

وتفيد الأنباء أن أوديت وبوداري تعرضا للتعذيب في المعتقل، حيث أُجبرت أوديت على خلع ملابسها والوقوف عارية طيلة ساعات أمام أفراد قوات الأمن.

يمكنك مد يد العون عن طريق كتابة مناشدات إلى الحكومة البورندوية، لحثها على وضع حد فوراً لاعتقال الأطفال بصورة تعسفية وتعذيبهم في بوروندي، وكذلك لإجراء تحقيقات بخصوص حالتي أوديت وبوداري. وتُوجه المناشدات بالفاكس إلى كل من:

Terence Sinunguruza, Minsitre de la Justice (00257222148)
Eugene Nidorera, Ministre des Droits de la Personne Humaine (00257217549)

ميانمار

"بودي أن أعود إلى المدرسة ثانية"

"مي مي" Mi Mi فتاة تبلغ من العمر ١٣ عاماً، وكانت تمضي أيامها في العمل لصالح الجيش في مركز ترحيل نوالابو في بلدة لويكاو، حيث كانت تقوم بقص الحشائش وحمل أحجار ثقيلة من أجل بناء الطرق.

أما "ما آي"، التي تبلغ من العمر ١٦ عاماً، فكانت تعمل في أحد مواقع الجيش الخارجية بالقرب من قرية باو ثاهي، حيث تشارك في بناء الأسوار والثكنات العسكرية.

وليست هاتان الفتاتان سوى اثنتين من أبناء الأقليات العرقية في ميانمار، الذين تقتادهم الحكومة العسكرية هناك من قراهم الأصلية وتجبرهم على العمل عنوة، على غير رغبتهم، فيما يُسمى مشاريع التنمية. وقد قالت "مي مي" لمنظمة العفو الدولية: "بودي أن أعود إلى المدرسة ثانية".

وتنتمي الفتاتان إلى أقلية كارين العرقية، وكانتا ضمن آلاف من الرجال والنساء والأطفال من أبناء الأقليات العرقية الذين تستخدمهم سلطات ميانمار قسراً في أعمال السخرة.

يمكنك مد يد العون عن طريق كتابة مناشدات إلى حكومة ميانمار من أجل الكف عن نظام العمل الإجباري، ولا سيما استخدام الأطفال في مثل هذه الأعمال. وتُوجه المناشدات إلى:

Lt Gen. Khin Nyunt, Secretary 1, State Peace and Development Council, c/o Ministry of Defense, Signal Pagoda Road, Yangon, Union of Myanmar.

كولومبيا

قتل البراءة

هناك في الوقت الراهن ما لايقل عن ستة آلاف من الأطفال الجنود في كولومبيا.

وتستخدم جماعات المعارضة المسلّحة هؤلاء الأطفال كقوات أمامية، مما يعرضهم في كثير من الأحيان للقتل في المعارك. ورغم أن الجيش الكولومبي اتخذ خطوات لوضع حد لتجنيد الأطفال في صفوفه، فإن القوات شبه العسكرية التي يساندها الجيش كثيراً ما تختطف أطفالاً، لاتزيد أعمار بعضهم عن ثمانية أعوام حسبما ورد، لاستخدامهم في القتال، وما زالت جميع الأطراف تستخدم الأطفال في جمع المعلومات الاستخبارية.

وقد ساهم استخدام الأطفال كجنود في إذكاء دوامة العنف، من خلال تحويل الجيل الجديد إلى عناصر وحشية لا تعرف الرحمة.

يمكنك مد يد العون من أجل إبعاد الأطفال عن دائرة الصراع في كولومبيا، عن طريق كتابة مناشدات إلى الرئيس الكولومبي تحثه على منع اشتراك أي شخص دون الثامنة عشرة من العمر في المعارك، وتعزيز سبل تأهيل كل الأطفال الذين شاركوا في النزاع المسلح ودمجهم ثانية في المجتمع.

وتُوجه المناشدات إلى: Senor Presidente Andres Pastrana, Presidente de la Republica, Palacio de Narino, Carrera 8 No. 7-26, Santafe de Bogota, Colombia
(Fax:+5712867434/2842186/3371351)

ويُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى المحامي العام للمظالم على العنوان التالي:

Dr. Jose Fernando Castro Caycedo, Defensor del Pueblo, Defensoria del Publo, Calle 55 No. 10-32, Santafe de Bogota, Colombia
(Fax:+571346 1225/2856908)

إيران

احتجاز أطفال مقابل حرية أبيهم

يحتجز الجيش الإيراني حالياً ثلاثة أطفال وأمهم كرهائن، في محاولة لإجبار والد الأطفال على العودة إلى إيران وكان الأب، وهو طيار في القوات الجوية، قد هرب من إيران بطائرة عمودية عسكرية في مايو/أيار ١٩٩٥، خشية القبض عليه بناءً على تهم سياسية إذا ما بقي في البلاد. ولم يمض وقت طويل على هروبه حتى أُلقي القبض على زوجته سهيلة بيغزاده وأبنائه الثلاثة سهراب، وكان عمره آنذاك ١٤ عاماً، وسالار، وكان عمره ١٣ عاماً، وسردار، وكان عمره ست سنوات. وذكرت الأنباء أن الأسرة احتُجزت تحت الحراسة المسلحة حتى أواخر عام ١٩٩٦، ثم نُقلت إلى أحد معسكرات الجيش في إصفهان.

وتعيش الأسرة حالياً تحت رقابة دائمة، ويرافقهم حراس كلما غادروا المعسكر، ولم يتلقوا حتى الآن أي إخطار رسمي عن سبب اعتقالهم.

يمكنك مد يد العون عن طريق كتابة مناشدات تحث الحكومة الإيرانية على إطلاق سراح سهيلة بيغزاد Soheila Bigzadeh وأبنائها سهراب Sohrab، وسالار Salar، وسردار Sardar. وتُوجه المناشدات إلى: حجة الإسلام والمسلمين محمد سيد محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، رئاسة الجمهورية، طريق فلسطين، تقاطع آذربيجان، طهران، جمهورية إيران الإسلامية.

باكستان

"القيم التقليدية" وانتهاك حقوق الصغار

تعاني ملايين النساء والفتيات الصغار في باكستان من انتهاكات شتى لحقوق الإنسان، من جراء المفاهيم التقليدية لمسألة الشرف. وفي كل عام، تسقط مئات الضحايا لحوادث القتل بدافع الشرف للاعتقاد بأنهن خالفن الأعراف الاجتماعية القائمة. ونادراً ما يُقدم القتلة للمحاكمة، وحتى إذا ما أُدين بعضهم فكثيراً ما يُحكم عليهم بأحكام هيّنة نظراً لتحيز القضاة ضد النساء.

ففي مارس/آذار ١٩٩٩، على سبيل المثال، تعرضت فتاة تُدعى لال جميلة مندوخيل، وتبلغ من العمر ١٦ عاماً، للاغتصاب مراراً. فتقدم عمها بشكوى عن الحادثة إلى الشرطة، واعتقل ضباط الشرطة الشخص الذي اعتدى عليها، ثم سلّمت لال جميلة إلى قبيلتها، حيث أُردیت بالرصاص بناءً عل أوامر مجلس حكماء القبيلة، الذي قرر أن هذه هي الطريقة الوحيدة لمحو العار الذي جلبته على أفراد القبيلة.

يمكنك مد يد العون عن طريق كتابة رسائل إلى وزراء الخارجية والتجارة الداخلية والتعاون الدولي في بلدك، معرباً عن القلق بشان حوادث قتل الفتيات الصغيرات بدافع الشرف في باكستان، وطالباً منهم حث حكومة باكستان على إجراء إصلاحات قانونية وتربوية جادة من أجل حماية الصغار في باكستان.

أوروبا الوسطى

يُولدون مواطنين من الدرجة الثانية

قُبض على الصبي "يوسف"، البالغ من العمر ١٤ عاماً، في إحدى حملات المداهمة التي تشنها الشرطة فجراً على منازل طائفة الروما في قرية هرمانوفيتشي في سلوفاكيا، في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، حيث وضعه ضباط الشرطة في صندوق سيارة واقتادوه إلى أحد أقسام الشرطة، وهناك انهالوا عليه ركلاً وضرباً بالهراوات، ثم تم استجوابه دون حضور محام أو أحد من أفراد أسرته، وأُجبر على الإدلاء باعتراف، حسبما ورد.

أما "استفان"، البالغ من العمر ١٥ عاماً، فقد تعرض للضرب في وجهه ولإهانات عنصرية على أيدي ضباط الشرطة في قسم شرطة حاجوحداز في المجر، في مارس/آذار ١٩٩٩.

ورغم كثرة الأنباء عن وحشية الشرطة ضد الأطفال من طائفة الروما، أمثال "استفان" و"يوسف"، في شتى أنحاء وسط وشرق أوروبا، فقد تقاعست الحكومات في أوروبا عن ضمان إجراء التحقيقات الواجبة فيما يقاسيه أبناء طائفة الروما من انتهاكات حقوق الإنسان.

يمكنك مد يد العون عن طريق كتابة رسائل إلى سفارات وقنصليات بلغاريا والمجر ورومانيا والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية، لحثها على حماية الأطفال من طائفة الروما، مع اقتراح تنظيم برنامج لتوعية أفراد الشرطة بمبادئ حقوق الإنسان، على اعتبار أن ذلك قد يكون أحد السبل لتحقيق تلك الغاية.

أطفال شُردوا من ديارهم بسبب النزاع المسلّح في دراس بالهند، يلوذون بأحد البيوت المهجورة ©AP

مناشدات عالمية

الصين

القمع يستهدف النشطاء السياسيين

لم تستغرق محاكمة جا جيانغو Zha Jianguo وغاو هونغمنغ Gao Hongming أمام محكمة الشعب المتوسطة الأولى في بكين، في أغسطس/آب ١٩٩٩، سوى ثلاث ساعات انتهت بالحكم علي الأول بالسجن تسعة أعوام وعلى الثاني بالسجن ثمانية أعوام.

وهذان الشخصان هما مجرد اثنين ممن طالتهم حملة القمع التي تقوم بها السلطات الصينية على المعارضين والنشطاء الدينيين وغيرهم من النشطاء. وقد اشتدت تلك الحملة في الفترة التي سبقت الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية التي حلت في أكتوبر/تشرين الأول.

وقد حُكِمَ على الاثنين بموجب مواد مشددة تتعلق "بالأمن القومي" أُضيفَت إلى قانون العقوبات عام ١٩٩٧ وتتعارض مع المعايير الدولية. وكان الاثنان قد نشطا في الدعوة لإقرار العدالة للقتلى الذين سقطوا في أحداث ميدان السلام السماوي Tiananmen في يونيو/حزيران عام ١٩٨٩ وفي تأييد المعارضين الآخرين.

وجدير بالذكر أن غاو هونغمنغ وجا جيانغو كانا عضوين في "الحزب الديمقراطي الصيني"، وهو أبرز تنظيم من بين كثير من التجمعات غير الرسمية التي تظهر إلى الوجود في شتى أنحاء الصين. وفي يوليو/تموز ١٩٩٩ صدرت أحكام بالسجن على ثلاثة آخرين من أعضاء "الحزب الديمقراطي الصيني"، وهم يو تيانشيانغ Yue Tianxiang (السجن عشر سنوات)، وغو شينمن Gue Xin-min، ووانغ فنغشان Wang Fenshan (السجن عامين لكل منهما) لمحاولتهم إنشاء منظمة لحقوق العمال. كما صدرت أحكام وحُكِمَ على اثنين آخرين من أعضاء "الحزب الديمقراطي الصيني" في أغسطس/آب، وهما شي وانبو She wanboe، الذي حُكِمَ عليه بالسجن ١٢ عاماً بتهمة "العمل على تقويض سلطة الدولة"، وليو شيانبن Liu Xianbin الذي حُكِمَ عليه بالسجن ١٣ عاماً بتهم تتصل "بالتخريب".

جا جيانغو (أعلى الصفحة)
غاو هونغمنغ (في الإطار)

يُرجَى كتابة مناشدات تدعو إلى الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع من وردت أسماؤهم أعلاه. وتُرسَل المناشدات إلى:

ZHU Rongji Zongli, Guowuyuan, 9 Xihuangchenggenbeijie, Beijingshi 100032, People's Republic of China
(fax: c/o Ministry of Communications, + 8610 6 529 2345).

المملكة المتحدة / أيرلندا الشمالية

"تواطؤ رسمي" في حادث مقتل محام لحقوق الإنسان

كان باتريك فينوكين Patrick Finucane، وهو محام يجهر بالدفاع عن حقوق الإنسان، في مطبخ منزله مع زوجته وأبنائه في فبراير/شباط ١٩٨٩ عندما اقتحم المكان مسلحان ملثمان وأطلقا عليه ١٤ عياراً نارياً. وبعد مرور عشر سنوات على ذلك الحادث ما زالت أسرته تنتظر إجراء تحقيق مستقل في مقتله.

وقد زعم تقرير سري قُدِّمَ إلى حكومتي المملكة المتحدة وأيرلندا في فبراير/شباط ١٩٩٩ أن أفراداً من أجهزة المخابرات التابعة للشرطة والجيش تواطأوا بصورة نشطة مع أفراد ميليشيات شبه عسكرية موالية للمملكة المتحدة في قتل باتريك فينوكين.

وعلى الرغم من أن السلطات كانت تعرف هذا طوال التسع أو العشر سنوات الأخيرة، فقد رفضت إجراء أي محاكمة، الأمر الذي ساهم في انتشار المزاعم عن وجود تستر رسمي. وسُلِّطَت الأضواء على تلك المخاوف في إبريل/نيسان، عندما أعلن ضابط كبير في شرطة المملكة المتحدة إجراء تحقيق جنائي في مقتل باتريك فينوكين، وسط بواعث قلق من احتمال أن يكون الهدف من ذلك التحقيق هو الاستعاضة به عن إجراء تحقيق قضائي مستقل.

ويُذكر أن منظمة العفو الدولية، وغيرها من المنظمات غير الحكومية، أعربت على مدى سنوات عن قلقها من الترهيب والمضايقة المستمرين للمحامين في أيرلندا الشمالية. وفي تقرير نُشِرَ العام الماضي، خلص مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين"، إلى أن قوة شرطة أيرلندا الشمالية ضالعة في أنشطة "تمثل ترهيباً ومضايقة" للمحامين، ودعا إلى إجراء تحقيق مستقل في هذه الممارسات.

باتريك فينوكين

يُرجَى كتابة مناشدات تدعو حكومة المملكة المتحدة إلى تنفيذ توصية المقرر الخاص بإجراء تحقيق مستقل في مقتل باتريك فينوكين، كما تطالب الحكومة أيضاً بإجراء تحقيق قضائي مستقل في المزاعم عن ترهيب المحامين. وترسل المناشدات إلى:

The Rt. Hon. Tony Blair MP, Prime Minister, 10 Downing Street, London SW1A 2AA, United Kingdom
(fax: + 44 171 925 0918).

تونس

استمرار اضطهاد معارض للحكومة

حُكِمَ على عبد المؤمن بلعانس بالسجن خمس سنوات ونصف السنة، على وجه الإجمال، في أحدث تطور في إطار اضطهاد السلطات له بسبب معتقداته السياسية.

وقد جاء القبض عليه في فبراير/شباط بعد ممارسات للشرطة تمثل نمطاً مألوفاً يبعث على الأسى. وروت زوجته لمنظمة العفو الدولية كيف ضربته الشرطة أمامها قبل أخذهما معاً إلى مركز الشرطة في بوشوشة. وهناك ضُرِبَ ثانية ضرباً مبرحاً على ساقيه وقدميه اللتين لحق بهما الضرر بالفعل نتيجة للتعذيب الذي تعرض له خلال اعتقاله عام ١٩٩٥.

وأُفرِجَ عن زوجته لاحقاً، لكن عبد المؤمن بلعانس اتُّهِمَ بأن له صلات بعصابة إجرامية. وفي ١٧ أغسطس/آب ١٩٩٩ حُكِمَ عليه بالسجن بعد محاكمة شديدة الجور، لصلاته مع "حزب العمال الشيوعي التونسي".

ومما يجدر ذكره أن عبد المؤمن بلعانس، وهو سجين رأي سابق، سُجِنَ أول مرة عام ١٩٩٢ بتهمة الانتماء لعضوية حزب يساري غير مصرح به. وفي مارس/آذار ١٩٩٧ أُلقِيَ القبض عليه، واتُّهِمَ بالإخلال بالنظام العام، وحُكِمَ عليه في إبريل/نيسان ١٩٩٧ بالسجن سنة. وأُفرِجَ عنه في مارس/آذار ١٩٩٨.

ويتعرض معارضو الحكومة ومنتقدوها للقمع بصورة دؤوبة في تونس. وعلى مدى العام المنصرم احتُجِزَ الوف لتعبيرهم عن آرائهم بصورة سلمية. وكثيراً ما يتعرضون للتعذيب أو سوء المعاملة ولا سيما في الأيام التالية لاعتقالهم مباشرة حيث يُحتَجَزون في معتقلات سرية.

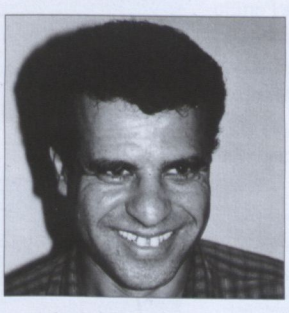

عبد المؤمن بلعانس

يُرجَى كتابة مناشدات تدعو للإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن عبد المؤمن بلعانس، وتعبر كذلك عن القلق من سجن ومضايقة منتقدي الحكومة في تونس. وترسل المناشدات إلى:

السيد/عبد الله كليل، وزير العدل، وزارة العدل، ٣١ شارع باب بنات، تونس العاصمة ١٠٠٦، الجمهورية التونسية (فاكس: ٢١٦١٥٦٨١٠٦+)

تنبيه:
لا يجوز لأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم

بطاقة بريدية من "اجتماع المجلس الدولي" لمنظمة العفو الدولية

تحية من البرتغال

من هنا ظهرت إلى الوجود فكرة إنشاء منظمة العفو، عندما أثار السجن الجائر لاثنين من الطلاب غضب المحامي بيتر بنينسون إلى حد رأى معه ضرورة القيام بتحرك. والآن وبعد مرور ما يقرب من ٤٠ سنة فليس هناك أنسب من هذا المكان للمساعدة في تشكيل مستقبل الحركة.

لقد استضافت شبه جزيرة تريا الرملية، على مدى الأيام القليلة الماضية، أكثر من ٤٠٠ مندوب من فروع منظمة العفو الدولية في شتى أنحاء المعمورة، لحضور "اجتماع المجلس الدولي" للمنظمة الذي يعقد كل عامين.

وقد أقر "اجتماع المجلس الدولي" الذي افتتحه رئيس البرتغال، الخطة الاستراتيجية لمنظمة العفو الدولية وميزانيتها للسنوات الأربع القادمة. ولدى منظمة العفو الدولية الآن أموال إضافية لتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتَكب ضد النساء والأطفال واللاجئين؛ وللقيام بحملات لوضع نهاية للإفلات من العقاب؛ ولزيادة تنوع حركتنا؛ ولإعطاء دفعة إضافية لجمع التبرعات.

وقد لا يوجد حافز يدفعنا إلى الأمام أكبر من كلمات المندوبين القادمين من تونس وسيراليون وفنزويلا والجزائر وتوغو فكلهم تعرضوا للخطر والترهيب بصورة يومية.

و"اجتماعات المجلس الدولي" معنية بالديمقراطية وصنع القرار؛ معنية بالحديث عن القضايا التي تجمع بيننا برباط وثيق. لقد كانت الساعات طويلة والمناقشات مكثفة، لكنها كانت فرصة رائعة ليلتقي أعضاء منظمة العفو الدولية بعضهم ببعض، وفي هذا الإطار سعدنا على وجه الخصوص بالترحيب بالمندوبين من فروع منظمة العفو الدولية في اليمن وألبانيا وبوليفيا الذين يحضرون "اجتماع المجلس الدولي" لأول مرة. وتم أيضاً التوصل إلى شكل ما من التفاهم من خلال لغة كرة القدم، الرياضة العالمية؛ قد لا تكون مباراتنا "مباراة رائعة"، لكن الحماس و(بعض) المهارة كانا ظاهرين مع تغلب أوروبا على بقية العالم ٩/٣ في مباراة مثيرة.

يمكنني الآن أن أنال قسطاً من النوم أحتاجه بشدة.

مع خالص تمنياتي

أحد موظفي بالأمانة الدولية نال منه التعب

توغو
قمع المدافعين عن حقوق الإنسان

على مدى العقود الثلاثة الماضية تمتعت قوات الأمن في توغو بالحصانة الكاملة من العقاب عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وحالات "اختفاء" واعتقال تعسفي وتعذيب.

وفي مايو/أيار ١٩٩٩ أصدرت منظمة العفو الدولية، في إطار حملتها لكشف هذا النمط من الانتهاكات للعالم، تقريراً بعنوان: "**توغو: حكم الإرهاب**". وكان رد فعل السلطات في توغو لهذا التقرير عنيفاً، فوصفته بأنه "مجموعة من الأكاذيب" وأعلنت أنها ستقاضي منظمة العفو الدولية. وحُظِرَ على وسائل الإعلام المحلية نشر مقتطفات من التقرير، ومُنِعَ وفد رفيع المستوى من منظمة العفو الدولية من دخول توغو.

وفي إطار حملة القمع التي نتجت عن ذلك تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في توغو، بمن فيهم أعضاء منظمة العفو الدولية، للمضايقات والاعتقال من قبل السلطات. واضطُرَّ بعضهم للاختباء، بينما فر آخرون من البلاد مع عائلاتهم. واعتُقِلَ أمين أيوديلي، وهو عضو في فرع منظمة العفو الدولية بنيجيريا، عند حدود توغو مع غانا، واحتُجِزَ بمعزل عن العالم الخارجي مع الحرمان من الطعام تسعة أيام. وروى لمنظمة العفو الدولية كيف ضُرِبَ وعُذِّبَ وكيف هدد الحراس بإعدامه. وفي مايو/أيار اعتُقِلَ نستور تنغ وفرانسوا غايبور، وهما من الأعضاء البارزين في الجمعية التوغولية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، وأنطوان كوفي ناجومبي، وهو عضو في منظمة العفو الدولية من مواطني توغو. واتُّهِمَ الثلاثة بإرسال معلومات كاذبة عن انتهاكات حقوق الإنسان في توغو إلى منظمات دولية لحقوق الإنسان منها منظمة العفو الدولية. وأُفرِجَ عنهم مؤقتاً في ١٨ يونيو/حزيران، لكن التهم المنسوبة إليهم ما زالت قائمة مع استمرار التحقيق في القضية.

أمين أيوديلي

نستور تنغ

يمكنك مد يد العون

عن طريق كتابة رسائل تحث السلطات على إسقاط جميع التهم الموجهة إلى نستور تنغ Nestor Tengue وفرانسوا غايبور Francois Gayiber وأنطوان كوفي ناجومبي Antoine Koffi Nad-jombe، وتدعو إلى ضمانات على وجه السرعة لسلامة أعضاء منظمة العفو الدولية وغيرهم من نشطاء حقوق الإنسان في توغو. و تُوجه الرسائل إلى:

Monsieur le General Gnassingbe Eyadema, President de la Republique, Palais Presidentiel, Avenue de la Marina, Lome, Togo
(fax:00 228211897)
e-mail via: www.republicoftogo.com

غواتيمالا
أم تبحث عن الحقيقة بعد "اختفاء" ابنتيها

كانت روسورا Rosaura وغليندا Glenda تقيمان في بيت جدهما في غواتيمالا سيتي عندما جاءت أمهما أدريانا لأخذهما فلم تجد سوى ضباط من الجيش والشرطة.

وقبل ساعات كان شهود عيان قد رأوا أربعة مسلحين في ثياب مدنية يجبرون روسورا التي تبلغ من العمر تسع سنوات، وغليندا التي تبلغ من العمر عشر سنوات، على ركوب عربة والفتاتان تبكيان وتستنجدان. كما خُطِفَ ثلاثة أفراد آخرين من أسرتهما، وهم روزا ديّ بورتيو Rosa de Portillo، وإديلسا غوادالوب ألفاريز موراليس Edilsa Guadalupe Alvarez Morales، وألما أرجنتينا بورتيو Alma Argentina Portillo التي تبلغ من العمر ١٨ شهراً، وهي أخت غير شقيقة لأدريانا. وفي ذلك اليوم خُطِفَ جد الفتاتين أدريان بورتيو ألكانتارا Adrian Portillo Alcantara من مكتبه.

وقد وقعت هذه الأحداث يوم ١١ سبتمبر/أيلول ١٩٨١ خلال حملة "مقاومة التمرد" التي قامت بها قوات الأمن في غواتيمالا وقُتِلَ خلالها أو "اختفى" ما يقدر بنحو ١٠٠ ألف شخص. وكثيراً ما استهدفت قوات الأمن على وجه الخصوص من لهم صلة بجماعات المعارضة مثل أسرة بورتيو.

ولم يظهر أثر لأي من أفراد الأسرة الستة منذ ذلك الحين. وقد عادت أدريانا إلى منزلها في جوتيابا لكنها كثيراً ما عادت إلى غواتيمالا سيتي تجوب الشوارع باحثة عن ابنتيها. وظلت أكثر من ١٥ عاماً صامتة عن حالات "الاختفاء" خوفاً على سلامتها وسلامة زوجها وأبنائها الآخرين.

ولم تتقدم أدريانا لتسلط الضوء على قصة أسرتها أمام وسائل الإعلام إلا بعد توقيع اتفاقات السلام في غواتيمالا في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦ حيث قالت للصحفيين: "كان أفظع شيء يمكن أن يحدث لي هو ألا أعرف قط ما حدث، هذا هو التعذيب بعينه."

ويُذكَر أن حالة هذه الأسرة وردت في تقرير "لجنة التوضيح التاريخي في غواتيمالا" (وهي هيئة أُنشئت بموجب اتفاقات السلام) الصادر في فبراير/شباط ١٩٩٩ والذي خلص إلى أن "الاختفاء" القسري كان يمارس بصورة دؤوبة خلال الصراع الأهلي في غواتيمالا. إلا إنه لم يجر أي تحقيق بعد في "اختفائهم".

ويمكنك مد يد العون عن طريق كتابة رسائل تطالب بمعلومات عن مصير أفراد أسرة بورتيو المذكورين. وتوجه الرسائل إلى:

S. E. Alvaro Arzu Iriogyen, Presidente de la Republica de Guatemala, Palacio Nacional, 6a Calle y 7a Avenida, Zona 1, Giudad de Guatemala, Guatemala
(fax:+502 2214537/230 1508)
e-mail: alvaroarzu@guate.net

غليندا

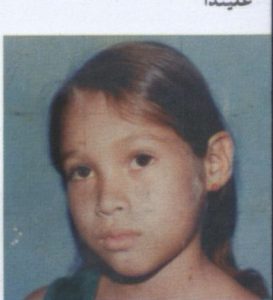

روسورا

ألما

ماليزيا
أنباء طيبة

تم الإفراج عن ليم غوان إنغ Lim Guan Eng (انظر النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية عدد سبتمبر/أيلول ١٩٩٩). غير أن منظمة العفو الدولية تواصل الدعوة لإلغاء قرار إدانته حتى يمكنه العودة لمزاولة عمله كمحاسب والعودة إلى البرلمان. والمنظمة تتوجه بالشكر العميق لكل من أرسلوا مناشدات من أجل إطلاق سراحه.